المحاضرة الأولى

أولاً : نشأة وتطور منهج تقويم المشروعات الاجتماعية

مقدمة

لقد كانت الخدمات التي تتضمنها البرامج والمشروعات الاجتماعية تقدم في الماضي دون الأخذ في الاعتبار الاهتمام بتقويمها علمياً حيث كان المسئولون أحرارا في اختيار البرامج والمشروعات التي تشبع الاحتياجات أو تواجه المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها الأفراد أو الجماعات في المجتمع دون النظر لطرق تقويمها.

حيث كان تقويم البرامج والمشروعات التي كان يتم تنفيذها منحصراً في التقييمات الذاتية والانطباعات الشخصية التي يعبر عنها القائمون على أمور البرنامج والتي كانت نتائجها تميل غالباً إلى خدمة الذات والتحيز وعدم الموضوعية.

أن تلك النتائج لم تكن مستندة على نماذج علمية للتقويم، بل كانت تراعى المصالح الشخصية التي تجعل الحكم مؤيداً لعملهم في البرنامج بغض النظر عن حدوده أو مستوى النتائج التي يحققها.

ومنذ ظهور خدمات رعاية الفقراء وتقديم المساعدات لهم فإن الهيئات الممولة لتلك الخدمات كانت تلزم القائمين على البرامج والمشروعات التي تهدف إلى مساعدة هؤلاء الفقراء والمحتاجين إلى تقديم شرح وتبرير لكيفية إنفاق الأموال كشرط لتمويل تلك البرامج والمشروعات ومن ثم فإن هذه الأساليب المبكرة في التقويم كانت تركز عادة على وصف مبسط لتفاصيل الخدمات المقدمة للفقراء والتي تتضمنها تلك البرامج والمشروعات دون التعميق في توضيح أسباب قصورها أو عدم تحقيقها لأهدافها أو أساليب تطويرها لزيادة كفاءتها.

وفي مرحلة تالية ومع ظهور أهمية تسجيل أنشطة تلك البرامج والمشروعات وما يتم فيما من إجراءات فنية ومالية فقد تم الاعتماد على تحليل السجلات الخاصة بكل برنامج، وذلك في إطار محاولة جعل التقويم أكثر دقة من ناحية أخرى أي جعل التقويم أكثر موضوعية باستخدام الأساليب العملية أو استخدام نموذج البحث العلمي الاجتماعي في تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية باعتبار أن تقويم شكل خاص من أشكال خاص من أشكال البحث العلمي

ولقد شهدت فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥ م) طلباً متزايداً على تقويم برامج تدريب الجنود على أساس موضوعي للتوصل لأفضل البرامج والمشروعات التدريبية التي تحقق الهدف من تدريب هؤلاء الجنود وفي نفس الوقت بدأ الاهتمام بملاحظة وتقييم السلوك والاتجاهات الإنسانية الناجمة عن تطبيق تلك البرامج والمشروعات.

وفي مرحلة لاحقة ومع تطور أساليب البحث العلمي أدخلت أدوات آلية لجمع البيانات وذلك من خلال تسجيل البرامج والمشروعات وتقوميها بحيث شملت تلك الأدوات أجهزة الكمبيوتر وأجهزة التسجيل وأجهزة الكاميرات التليفزيونية.

ثم ظهرت كثير من النماذج الخاصة بتقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية والتي تركز على تقويم الجهد (المدخلات) وتقويم التأثير (النتائج) وتقويم الكفاءة (الاقتصاد والوفر) والتي أضفت على أساليب تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية موضوعية بحيث أمكن الاعتماد على نتائجها في تعديل وتطوير البرامج والمشروعات أو اختبار أمثل البرامج والمشروعات لتحقيق الأهداف المؤسسية والمجتمعية.

وإزاء ذلك التطور فلقد زاد الاهتمام من جانب المتخصصين في تقديم الخدمات الاجتماعية بتقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية

ويرجع الطلب المتزايد على تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية وتطور أساليبه لعدة أسباب منها :-

ثانياً: أسباب تطور تقويم المشروعات

- **السبب الأول :** أن الهيئات الممولة للبرامج الاجتماعية سواء أكانت من خارج المجتمع الذي ينفذ فيه البرنامج أو من داخل المجتمع أصبحت تطالب بالمزيد من الدقة العلمية في البحوث التي تجرى في إطار البرامج والمشروعات التي تدعمها تلك الهيئات مالياً أو فنياً .

كأساس أو شرط لتقديم الدعم لتلك البرامج والمشروعات والتي لابد أن تكون قائمة على نتائج علمية مستندة على مقاييس موضوعية تقدم تقديرات ذاتية للقائمين على، أو المستفيدين من تلك البرامج والمشروعات، وذلك للتأكد من أن البرامج والمشروعات تحقق في الواقع ما تدعى أنها تحققه نظرياً.

- **السبب الثاني:** محدودية الموارد المجتمعية المتخصصة للبرامج الاجتماعية خاصة مع اتحاد بعض الدول إلى خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية مما يستتبع ضرورة الاهتمام بتقويم البرامج والمشروعات وتحديد أولوياتها لاختيار أفضلها لإشباع احتياجات المواطنين ومواجهة مشكلاتهم أو الوقاية منها في ضوء الموارد المتاحة بما يحقق أكبر عائد منها وأقل تكلفة ممكنة.

- **السبب الثالث:** اهتمام المهتمين العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية بالبحوث التقويمية بغرض اختبار النظريات وتحسين مستوى الممارسة، وذلك بالتأكد من مدى ملائمة المداخل والنظريات الحديثة الاجتماعية سواء كان نسق التعامل هو الفرد أو الزوجان أو الأسرة أو المجتمع المحلى أو حتى المجتمع الكبير، حتى يمكن التوصل إلى المواطنين الذين يحتاجون أكثر من غيرهم إلى خدمات مهنية ووصول الموارد المتاحة إلى الذين يستحقونها فعلا وبالوسائل الأكثر فعالية.

- **السبب الرابع:** التقدم العلمي في استخدام الطرق البحثية والتطور في أدوات ووسائل البحث العلمي في مهنة الخدمة الاجتماعية مما نبه الأذهان إلى تزايد أهمية الحاجة للتقويم وأتاح فرصه أكبر لاستخدام تلك المعرفة من جانب المسئولين في تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية والوصول إلى نتائج موضوعية موثوق بها تكون أساسا للحكم على البرامج والمشروعات وتطورها أو تعديل بعض أنشطتها أو اختبار بدائل أخرى أكثر تحقيقاً للأهداف المجتمعية على الوجه الأكمل.

- **السبب الخامس:** الاتجاهات الحديثة في ممارسات الخدمة الاجتماعية بوجه خاص وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بوجه عام، والتي تؤكد على ضرورة مشاركة المستفيدين من الخدمات في تقويمها والتعرف على آرائهم في مدى ملائمة تلك البرامج والمشروعات لما يسعون لتحقيقه من أهداف، مما استوجب ضرورة الاهتمام بتقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين منها على أسس علمية لإصدار الإحكام حول القيمة الحقيقة للبرامج المنفذة.

- **السبب السادس:** أن العملاء المستفيدين من البرامج والمشروعات الاجتماعية يدعوا يطالبون بأن تكون الخدمات التي تقدم لهم بالجودة المطلوبة وظهر ما يعرف بجماعات حقوق العملاء لتعبر عنهم وعن حقوقهم لجعل البرامج والمشروعات أكثر استجابة لحاجات هؤلاء العملاء في ضوء مفهومي المحاسبية والمسئولية.

- **السبب السابع:** الاهتمام الحكومي في أغلب الأوقات يقيم البرامج والمشروعات الخدمية التي تقدمها لمواطنيها للتعرف على عائدها الاقتصادي والاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي لضمان أن تكون تلك النتائج في إطار تكاليف تلك البرامج والمشروعات والمشروعات كأساس للرقابة على الاتفاق من ناحية وتحديد متطلبات تلك البرامج والمشروعات في الموازنات التالية وفقاً للاحتياجات الفعلية ونتائج تقويم تلك الخدمات من ناحية أخرى.

- **السبب الثامن:** الاهتمام من جانب أغلب المجتمعات بالإدارة الجيدة الفعالة في مجال الخدمات الإنسانية كأساس لاختيار أفضل البرامج والمشروعات والمشروعات التي تسهم في إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات المجتمعية إلى جانب استخدام الاتجاهات الإدارية الحديثة في تقويم البرامج والمشروعات والمشروعات.

ونتيجة لذلك الأسباب فقد أصبح تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية جزءاً لايتجزأ من التخطيط لها، وتحديد استمراريتها كما أصبح مسئولية متروكة بين الفنيين والإداريين المسئولين عنها بل وبمشاركة العملاء المستفيدين من الخدامات التي تتضمنها تلك البرامج والمشروعات.

بل أصبحت مسئولية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية من اختصاص بعض الهيئات والمؤسسات المتخصصة التي تضم عديداً من المتخصصين، كما ظهر إلى حيز الوجود أيضا فيض من الكتابات والمواد المطبوعة في هذا المجال وظهرت طرق بحثية عديدة وحديثة أكثر ملاءمة في فهمها كما أنها أكثر استخداماً من قبل العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية.

ولقد تبلور ذلك التطور من جانب الخدمة الاجتماعية في اهتمام كليات ومعاهد وأقسام تخريج الأخصائيين الاجتماعيين إلى أن تتضمن المناهج الدراسية على مستوى مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا منهجاً أو أكثر خاصاً بتقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية تحت مسميات تقويم المشروعات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية أو تقديم البرامج والمشروعات الاجتماعية أو تقويم الممارسة المهنية في مجال التخصص أو غيرها من المسميات.

هذه المسميات تُـــنمْ عن اهتمام قوى من جانب الأكاديميين والممارسين في الخدمة الاجتماعية من استخدام الأساليب العلمية في تقويم البرامج والمشروعات والمشروعات والخدمات والمؤسسات اجتماعية حتى يكون ذلك التقويم أساساً للارتقاء بمستوى تلك البرامج والمشروعات كعامل من عوامل الارتقاء بالمهنة ودورها في تحقيق الأهداف المجتمعية.

ثالثًا : مفاهيم مرتبطة بتقويم المشروعات

- مفهوم التقويم :

تحليل للوضع الراهن للبرنامج أو المشروع أو الخطة من خلال تحليل جميع البيانات المتاحة وذلك بغرض التخطيط للمستقبل والوصول إلى المعايير وتعديل الخطة إذا لزم الأمر.

- مفهوم التقييم :

عملية تستهدف الكشف عن مدى وجود تأثير كلى أو جزئي لبرنامج أو مشروع معين من مشروعات التنمية سواء كان على المستوى المحلى أو القومي مستخدمين في ذلك وسائل مباشرة أو غير مباشرة بهدف التعرف على مدى حدوث تغير اجتماعي أو ثقافي أو تكنولوجي أو كل هذه المتغيرات بالمجتمع وخلال فترة محددة .

- مفهوم المشروعات الاجتماعية:

هي تلك المشروعات التي يقوم بها أو يتأثر بها بطريقة مباشرة او غير مباشرة سلباً أو ايجاباً عدد كبير من الناس عكس المشروع الفردي الذى يقوم به أو يتأثر به شخص واحد.

- تعريف تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية مجموعة :

الإجراءات العلمية التي تهدف إلى تقدير ما يبذل من جهود لتحقيق أهداف معينة في ضوء ما اتفق عليه من معايير وما وضع من تخطيط مسبق والحكم على مدى فاعلية هذه الجهود وما يصادفها من عقبات وصعوبات في التنفيذ بقصد تحسين الأداء ورفع درجة الكفاءة بما يساعد على تحقيق الأهداف.

- ويمكن تعريف تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية بأنه العلمية ا

لتي يمكن من خلالها التأكد من أن الاستراتيجيات والمهارات المستخدمة في عادات وتنفيذ البرامج والمشروعات الاجتماعية تنفق مع طبيعة الأهداف المخطط لتحقيقها وقياس النتائج المرغوبة وغير المرغوبة للتعرف على مدى تحقيق الإنجازات المادية والمعنوية في ضوء الكفاءة والفاعلية والاستفادة من النتائج في تحسين البرنامج الحالي وتخطيط البرامج والمشروعات اللاحقة.

- كما يمكن تعريف تقويم المشروعات الاجتماعية:

فيعتبر التقويم قياس أو تقدير إلى مدى حقق التدخل أو المشروع أو البرنامج أهدافه؟ وما هي بالتحديد أسباب نجاح أو فشل التدخل أو البرنامج أو المشروع ؟ كما يعرف أيضاً على أنه تحديد جدوى المشروعات وتأثيراتها، ويمكن أن يقوم مطلوباً قبل اعتماد المشروعات وتنفيذها وهذا يشار إليه اصطلاحاً بالتقويم القبلي، أو يمكن أن يكون التقويم لاحقاً لتنفيذ المشروع وهذا يشار إليه اصطلاحاً بالتقويم البعدي.

- الكفاءة :

هي القدرة على تحقيق النتيجة المقصودة طبقاً لمعايير محددة مسبقاً وتزداد الكفاءة كلما أمكن تحقيق النتيجة كاملاً أي تحقيق النتائج بأقل جهد ووقت وتكلفة والوصول إلى أعلى حد ممكن.

- الفعالية:

هي قياس مدى تحقيق الأهداف المرغوبة وذلك من خلال أثر الخدمات على إحداث تغيير إيجابي للمستفيد مع زيادة إقبال المستفيدين مستقبلاً لهذه الخدمات، مما يتطلب السعي إلى تنمية الموارد لزيادة العائد والذى يتناسب طردياً مع كمية ونوع الخدمات من ثم تتحدد بذلك معايير دعم المساندة لتطوير البرامج والمشروعات .

وتساعد دراسة فعالية البرامج والمشروعات والمشروعات في التعرف على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها مقاسة بدرجة متوفرة من خدمات وقدراتها على تحقيق أهدافها.

- مفهوم الكفاية (كفاية الاداء)

المعرفة العلمية أو اكتساب المهارات كما أنها تعنى قدرة الفرد على ترجمة ما تعلمه في مواقف حياتية فعليه بعد انتهاء الدراسة.

وتعرف أيضاً على أنها قدرات مكتسبة تسمح بالسلوك والعمل في سياق معين ويتكون محتواها من معارف ومهارات وقدرات و اتجاهات.

رابعاً: أهداف تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية ويمكن حصر تلك الأهداف فيما يلي:

- **الهدف الأول :** تحقيق أغراض إدارية أو مهنية مثل تحسين أو زيادة كفاءة أداء البرنامج بغرض توفير أفضل أساليب الكفاءة الممكنة لسير البرنامج أثناء مراحله المتعددة أو تقدير تأثير البرنامج المرحلي وتماشيه مع ما هو مستهدف من وضعه وتنفيذه أي تحديد ما إذا كانت النتائج التي تحققها البرامج والمشروعات والمشروعات تنفق مع ما كنا نتوقعه منها سواء كمسئولين أو مستفيدين من تلك البرامج والمشروعات والمشروعات أو لا تتفق مع توقعاتنا.

- **الهدف الثاني :** توفير البيانات الضرورية التي تساعد صانعي السياسة على اتخاذ أفضل القرارات الموضوعية لتحديد مدى إمكانية استمرار برنامج معين، وأي البرامج والمشروعات البديلة يمكن أن يحقق فوائد أكثر من خلال توفير معلومات عن كل برنامج ومكوناته التي تعتبر فعالة لتحقيق أعلى درجة من الكفاءة إلى جانب اقتراح الأساليب الجديدة والملائمة لإشباع احتياجات ومواجهة مشكلات العملاء الذين صمم البرنامج لخدمتهم أو عن الفاعلية فان الأجهزة المسئولة لن يتسنى لها تحسين مهاراتها أو تعديل أسلوب أدائها، ولذا يعتبر التقويم أداة لترشيد عملية صنع القرارات السليمة.

- **الهدف الثالث:** الحكم على مدى تحقيق البرنامج لأهدافه التي وضع من أجلها وملائمة أساليب تحقيق الأهداف والأسباب أو المبررات الكاملة وراء النجاح أو الفشل بما يسهم في توجيه مسار البرنامج بأساليب تزيد من فعاليته ووضع أساس لبحوث أو تحديد مبررات أو أسباب النجاح المرتبطة باستخدام أساليب بديلة ولإعادة تحديد الأهداف الفرعية في ضوء ما تسفر عنه نتائج تقويم البرنامج.

- **الهدف الرابع:** التعرف على رأى المستفيدين من البرنامج حيث يعتبر ذلك بمثابة التغذية العكسية للخطط المستقبلية من خلال معرفة مدى توافر الخدمات لمن يحتاجها ومناسبة الشروط الموضوعة لاستحقاق الخدمة بما يؤدى إلى جانب مدى مساهمة الخدمة في إشباع الحاجات أو مواجهة وحل المشكلات ومدى تغطية الخدمات التي يتضمنها البرنامج لأكبر عدد ممكن من المستفيدين المستحقين لهذه الخدمات.

- **الهدف الخامس:** يعتبر التقويم عملية مفيدة لنمو الأخصائيين المشاركين في عملية تقويم البرامج والمشروعات حيث أن عملية التقويم تتطلب منهم معرفة معلومات كثيرة عن الأنساق التي يتعاملون معها ومهارات وخبرات خاصة بتصميم وتخطيط وتقويم البرامج والمشروعات واستخدام المقاييس والمعايير الموضوعية لإتمام عملية التقويم مما يعطى فرصة طيبة لنمو هؤلاء الأخصائيين واكتسابهم الكثير من المعارف والخبرات والمهارات التي تسهم في نمو وتطوير وتنمية أسلوب عملهم المهني.

- **الهدف السادس :** يفيد تقويم البرامج والمشروعات في تحديد ما إذا كانت النتائج التي يحققها البرنامج تستحق الجهد المبذول فيها ومدى اتفاق الخدمات التي يقدمها البرنامج مع الاحتياجات الفعلية للمستفيدين منه والوقوف على الجوانب الايجابية التي ساهمت في نجاحه بهدف تدعيمها واستثمارها والجوانب السلبية بهدف تجنبها بما يسهم في تطوير البرنامج حتى يسير بخطوات سريعة في تحقيق الأهداف التي وضع من أجل تحقيقها.

خامسا: خصائص التقويم

- للتقويم مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر به لتحقيق أهدافه المرجوة وهي:-

١. **التقويم عملية ضرورية:** حيث نتمكن من خلال هذه العملية من معرفة ما تم إنجازه بقصد العمل على تحسين الممارسة المهنية لذا فإنه يمكن النظر إلى تلك العملية على أنها إجبارية وليست إختيارية، فليس من حق الأخصائي الاجتماعي إذا كان راغباً في أن يؤدي عمله بكفاءة أن يقرر القيام بتلك العملية او إهمالها حيث أن دوره المهني يستوجب الاهتمام بها والحرص على القيام بها والاستفادة من نتائجها.

٢. **التنظيم:** يجب أن يجمع نتائج الاختبارات وبياناتها وتنظيمها وتحليلها بحيث يصبح تفسيرها ممكناً وهذا مغذى، فنتائج التقويم سواء كانت كمية أو كيفية يجب أن تلخص في إطار واضح من التقديرات وأن تتحول إلى صورة إحصائية أو رسوم بيانية أو تقارير دورية.

٣. **الوظيفة:** بمعنى أنه يجب على كل أعضاء المؤسسة أن يعرفوا ما يمكن أن تقدمه المؤسسة من خدمات تعود بالنفع عليها بشكل عام وتساعد في تحقيق أهدافها ، حيث أن التقويم عملية لا تنتهي بمجرد التوصل إلى بعض النتائج ولكن يعقب ذلك إدراك واعي لكيفية الاستفادة بما تم التوصل إليه.

٤. **الشمول:** فلا ينبغي أن ينحصر الاهتمام في القياس على المعارف والحقائق والمفاهيم بل يتسع ليشمل الاتجاهات والميول والتفكير الناقد والتوافق الشخصي والاجتماعي.

٥. **الاستمرارية :** حيث أن عملية التقويم لا يقتصر القيام بها عند نهاية العمل بل يجب أن يتم بصورة دورية منظمة أي يتم على فترات زمنية معينة.

٦. **التنوع:** بمعنى استخدام الوسائل المتعددة دون الاكتفاء بإحدى الوسائل فقط حيث لكل وسيلة مزاياها وعيوبها.

هذا وقد أضاف (طلعت السروجي وآخرون) مجموعة من الخصائص المميزة لعملية التقويم وهي:-

١. الاعتماد على القياس الأكثر صدقاً وثباتاً وتعدد وسائل وأساليب القياس المستخدمة في التقويم بصورة مستمرة.

٢. ارتباط تقويم خدمات الرعاية الاجتماعية بالحاسبية في الخدمة الاجتماعية.

٣. يتضمن التقويم التركيز على الغايات التي تحققت وتلك التي لم تحقق ، وكذلك الوسائل والأساليب المستخدمة لتحقيق أهداف المؤسسة وغايتها.

٤. يبدأ التقويم بالقيم وينتهي بها ، فأهداف المؤسسة تنبع من القيم ويساهم التقويم في صياغة هذه القيم

٥. يرتبط التقويم بفترة زمنية محددة فقد يكون برنامج ما على درجة أكبر من الفاعلية في وقت ما ثم تقل هذه الدرجة أو تزيد في وقت آخر لأي سبب من الأسباب، كما يعد الكشف عن هذه الأسباب من أهداف التقويم..

سادساً: المبادئ الاساسية للتقويم

يجب أن تلتزم عملية التقويم ببعض المبادئ التي توجه نحو تحقيق الأهداف لذا يمكن حصر هذه المبادئ في :-

١. يجب أن يلتزم القائم بعملية التقويم بالإجابة عن الأسئلة الآتية:-

- ما هي العوامل التي تساعد في تحقيق نجاح التقويم؟
- كيف يمكن التعرف على النجاح حينما يحدث؟
- كيف يمكن أن أعرف أن هذا النجاح راجع إلى التدخل المهني أم راجع إلى شيء آخر؟

٢. يجب تحديد الأهداف المبدئية أي تحديد أهداف (المدخلات) وتحديد مدى تحقيق الحد الأدنى من الأهداف (المخرجات) كالتالي.

- تحديد الحد المناسب لتحقيق الهدف النهائي.
- يجب أن يكون أهداف التقويم واضحة وأيضاً يجب تحديد فترة التقويم بوضوح.
- يجب الالتزام باستخدام المقاييس العلمية في قياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها.
- يجب تحديد مفهوم مصطلح (النجاح) في المؤسسة سواء نجاح قصير أو طويل المدى.
- يجب تحديد أسباب نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها.
- يجب تحديد مقاييس عملية على درجة عالية من الثبات والصدق وتحديد الحد الأدنى والأقصى للخطأ أو النجاح.
- أن يرتبط التقويم بالأهداف الموضوعة.
- مراعاة أن يتم التقويم بأفضل وسيلة وبأقل جهد ممكن وأسرع وقت ممكن وبأقل النفقات.
- أن يتم التقويم بصفة مستمرة أثناء المشروع.

أسئلة المحاضرة

السؤال الأول عرف / عرفي المصطلحات الاجتماعية التالية ؟

التقييم – تقويم المشروعات – الفعالية – الكفاءة

- مفهوم التقييم :

ملية تستهدف الكشف عن مدى وجود تأثير كلى أو جزئي لبرنامج أو مشروع معين من مشروعات التنمية سواء كان على المستوى المحلى أو القومي مستخدمين في ذلك وسائل مباشرة أو غير مباشرة بهدف التعرف على مدى حدوث تغير اجتماعي أو ثقافي أو تكنولوجي أو كل هذه المتغيرات بالمجتمع وخلال فترة محددة .

- تعريف تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية:

مجموعة الإجراءات العلمية التي تهدف إلى تقدير ما يبذل من جهود لتحقيق أهداف معينة في ضوء ما اتفق عليه من معايير وما وضع من تخطيط مسبق والحكم على مدى فاعلية هذه الجهود وما يصادفها من عقبات وصعوبات في التنفيذ بقصد تحسين الأداء ورفع درجة الكفاءة بما يساعد على تحقيق الأهداف.

ويمكن تعريف تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية بأنه العلمية التي يمكن من خلالها التأكد من أن الاستراتيجيات والمهارات المستخدمة في عادات وتنفيذ البرامج والمشروعات الاجتماعية تنفق مع طبيعة الأهداف المخطط لتحقيقها وقياس النتائج المرغوبة وغير المرغوبة للتعرف على مدى تحقيق الإنجازات المادية والمعنوية في ضوء الكفاءة والفاعلية والاستفادة من النتائج في تحسين البرنامج الحالي وتخطيط البرامج والمشروعات اللاحقة.

- الفعالية:

هي قياس مدى تحقيق الأهداف المرغوبة وذلك من خلال أثر الخدمات على إحداث تغيير إيجابي للمستفيد مع زيادة إقبال المستفيدين مستقبلاً لهذه الخدمات، مما يتطلب السعي إلى تنمية الموارد لزيادة العائد والذى يتناسب طردياً مع كمية ونوع الخدمات من ثم تتحدد بذلك معايير دعم المساندة لتطوير البرامج والمشروعات .

وتساعد دراسة فعالية البرامج والمشروعات والمشروعات في التعرف على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها مقاسة بدرجة متوفرة من خدمات وقدراتها على تحقيق أهدافها.

- الكفاءة :

هي القدرة على تحقيق النتيجة المقصودة طبقاً لمعايير محددة مسبقاً وتزداد الكفاءة كلما أمكن تحقيق النتيجة كاملاً أي تحقيق النتائج بأقل جهد ووقت وتكلفة والوصول إلى أعلى حد ممكن.

السؤال الثاني فسر/ فسرى أسباب تطور تقويم المشروعات الاجتماعية ؟:

أسباب تطور تقويم المشروعات

- السبب الأول : أن الهيئات الممولة للبرامج الاجتماعية سواء أكانت من خارج المجتمع الذي ينفذ فيه البرنامج أو من داخل المجتمع أصبحت تطالب بالمزيد من الدقة العلمية في البحوث التي تجرى في إطار البرامج والمشروعات التي تدعمها تلك الهيئات مالياً أو فنياً .

كأساس أو شرط لتقديم الدعم لتلك البرامج والمشروعات والتي لابد أن تكون قائمة على نتائج علمية مستندة على مقاييس موضوعية تقدم تقديرات ذاتية للقائمين على، أو المستفيدين من تلك البرامج والمشروعات، وذلك للتأكد من أن البرامج والمشروعات تحقق في الواقع ما تدعى أنها تحققه نظرياً.

- السبب الثاني: محدودية الموارد المجتمعية المتخصصة للبرامج الاجتماعية خاصة مع اتحاد بعض الدول إلى خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية مما يستتبع ضرورة الاهتمام بتقويم البرامج والمشروعات وتحديد أولوياتها لاختيار أفضلها لإشباع احتياجات المواطنين ومواجهة مشكلاتهم أو الوقاية منها في ضوء الموارد المتاحة بما يحقق أكبر عائد منها وأقل تكلفة ممكنة.

السبب الثالث:اهتمام المهتمين العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية بالبحوث التقويمية بغرض اختبار النظريات وتحسين مستوى الممارسة، وذلك بالتأكد من مدى ملائمة المداخل والنظريات الحديثة الاجتماعية سواء كان نسق التعامل هو الفرد أو الزوجان أو الأسرة أو المجتمع المحلى أو حتى المجتمع الكبير، حتى يمكن التوصل إلى المواطنين الذين يحتاجون أكثر من غيرهم إلى خدمات مهنية ووصول الموارد المتاحة إلى الذين يستحقونها فعلا وبالوسائل الأكثر فعالية.

- السبب الرابع: التقدم العلمي في استخدام الطرق البحثية والتطور في أدوات ووسائل البحث العلمي في مهنة الخدمة الاجتماعية مما نبه الأذهان إلى تزايد أهمية الحاجة للتقويم وأتاح فرصه أكبر لاستخدام تلك المعرفة من جانب المسئولين في تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية والوصول إلى نتائج موضوعية موثوق بها تكون أساسا للحكم على البرامج والمشروعات وتطورها أو تعديل بعض أنشطتها أو اختبار بدائل أخرى أكثر تحقيقاً للأهداف المجتمعية على الوجه الأكمل.

السبب الخامس: الاتجاهات الحديثة في ممارسات الخدمة الاجتماعية بوجه خاص وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بوجه عام، والتي تؤكد على ضرورة مشاركة المستفيدين من الخدمات في تقويمها والتعرف على آرائهم في مدى ملائمة تلك البرامج والمشروعات لما يسعون لتحقيقه من أهداف، مما استوجب ضرورة الاهتمام بتقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين منها على أسس علمية لإصدار الإحكام حول القيمة الحقيقة للبرامج المنفذة.

- السبب السادس: أن العملاء المستفيدين من البرامج والمشروعات الاجتماعية يدعوا يطالبون بأن تكون الخدمات التي تقدم لهم بالجودة المطلوبة وظهر ما يعرف بجماعات حقوق العملاء لتعبر عنهم وعن حقوقهم لجعل البرامج والمشروعات أكثر استجابة لحاجات هؤلاء العملاء في ضوء مفهومي المحاسبية والمسئولية.

السبب السابع: الاهتمام الحكومي في أغلب الأوقات يقيم البرامج والمشروعات الخدمية التي تقدمها لمواطنيها للتعرف على عائدها الاقتصادي والاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي لضمان أن تكون تلك النتائج في إطار تكاليف تلك البرامج والمشروعات والمشروعات كأساس للرقابة على الاتفاق من ناحية وتحديد متطلبات تلك البرامج والمشروعات في الموازنات التالية وفقاً للاحتياجات الفعلية ونتائج تقويم تلك الخدمات من ناحية أخرى

- السبب الثامن: الاهتمام من جانب أغلب المجتمعات بالإدارة الجيدة الفعالة في مجال الخدمات الإنسانية كأساس لاختيار أفضل البرامج والمشروعات والمشروعات التي تسهم في إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات المجتمعية إلى جانب استخدام الاتجاهات الإدارية الحديثة في تقويم البرامج والمشروعات والمشروعات.

- ونتيجة لذلك الأسباب فقد أصبح تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية جزءاً لايتجزأ من التخطيط لها، وتحديد استمراريتها كما أصبح مسئولية متروكة بين الفنيين والإداريين المسئولين عنها بل وبمشاركة العملاء المستفيدين من الخدامات التي تتضمنها تلك البرامج والمشروعات.

بل أصبحت مسئولية تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية من اختصاص بعض الهيئات والمؤسسات المتخصصة التي تضم عديداً من المتخصصين، كما ظهر إلى حيز الوجود أيضا فيض من الكتابات والمواد المطبوعة في هذا المجال وظهرت طرق بحثية عديدة وحديثة أكثر ملاءمة في فهمها كما أنها أكثر استخداماً من قبل العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية.

- ولقد تبلور ذلك التطور من جانب الخدمة الاجتماعية في اهتمام كليات ومعاهد وأقسام تخريج الأخصائيين الاجتماعيين إلى أن تتضمن المناهج الدراسية على مستوى مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا منهجاً أو أكثر خاصاً بتقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية تحت مسميات تقويم المشروعات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية أو تقديم البرامج والمشروعات الاجتماعية أو تقويم الممارسة المهنية في مجال التخصص أو غيرها من المسميات.

هذه المسميات تُـــنمْ عن اهتمام قوى من جانب الأكاديميين والممارسين في الخدمة الاجتماعية من استخدام الأساليب العلمية في تقويم البرامج والمشروعات والمشروعات والخدمات والمؤسسات اجتماعية حتى يكون ذلك التقويم أساساً للارتقاء بمستوى تلك البرامج والمشروعات كعامل من عوامل الارتقاء بالمهنة ودورها في تحقيق الأهداف المجتمعية.